بسم الله الرحمن الرحيم

مؤسسة النقد العربي السعودي

المركز الرئيسي

مكتب المحافظ

الرقم :

المرفقات :

مؤسسة النقد العربي السعودي
41051339 : الرقم
1441/08/05 : التاريخ
بدون : المرفقات

تعميم عاجل جداً

السادة/ المحترمون

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

الموضوع: إجراءات مؤسسة النقد لمواجهة آثار انتشار فيروس كورونا (COVID-١٩).

في إطار دعم الجهود لمواجهة آثار انتشار فيروس كورونا (COVID-١٩)، ومتابعة مؤسسة النقد بشكل دقيق تأثيره في الأسواق المالية والاقتصاد. قررت المؤسسة اتخاذ الإجراءات التالية:

أولًا: إجراءات مؤسسة النقد الإشرافية وسياساتها الاحترازية لمواجهة آثار فيروس كورونا.

١- **تأجيل الزيارات الإشرافية السنوية وعمليات مراجعة التقييم الداخلي لكفاية رأس المال:**
قررت المؤسسة تأجيل الزيارات الإشرافية السنوية للبنوك وعمليات مراجعة التقييم الداخلي لكفاية رأس المال لعام ٢٠٢٠م، وذلك دعماً من المؤسسة للبنوك في الوقت الحالي ومساعدتها في التركيز على تقديم أفضل الخدمات المصرفية لعملائها وتلبية احتياجاتهم التمويلية في الظروف الحالية. علماً أن المؤسسة سوف تتخذ ترتيبات مختلفة لإجراء الزيارات الإشرافية وعمليات مراجعة التقييم الداخلي لكفاية رأس المال للعام الحالي ٢٠٢٠م؛ لتحقيق أهداف تلك الإجراءات دون أعباء إضافية على البنوك المحلية.

٢- **تأجيل إصدار وتطبيق السياسات:**

أ) شاركت المؤسسة مؤخرًا؛ البنوك بمسودة تعليماتها في شأن منهجية احتساب المخصصات للحصول على الملاحظات والمرئيات من القطاع. كان من المقرر إصدار التعليمات النهائية حيال منهجية احتساب المخصصات خلال الربع الأول من العام الحالي ٢٠٢٠م، والبدء بتطبيقها من قبل جميع البنوك العاملة في المملكة ابتداءً من الربع الأول من العام ٢٠٢١م. إلا أنه بالنظر إلى الظروف الحالية؛ فإن المؤسسة تؤجل إصدار وتطبيق تلك التعليمات إلى فترة أخرى تُحدد لاحقاً.

ص.ب: ٢٩٩٢ الرياض: ١١١٦٩ البريد الإلكتروني: govermor@sama.gov.sa تلفون: ٤٦٣٠٠٠٠ فاكس: ٤٦٣٣٧٠٣

ب) قامت مؤسسة النقد العربي السعودي بالتواصل مع البنوك بشان إصلاحات بازل ٣ النهائية وشكلت مجموعات عمل لتقديم مرئياتهم حول الإصلاحات وقابلية تطبيقها. كان من المقرر إصدار المعايير النهائية من المؤسسة ليتم التطبيق الكامل اعتباراً من ١ يناير ٢٠٢٢م. وفي هذا الخصوص، قامت مجموعة محافظي البنوك المركزية والرؤساء الإشرافيين (الجهة الإشرافية للجنة بازل) بتبني عدد من الإجراءات تتضمن تأجيل تطبيق إصلاحات بازل ٣ النهائية، عليه، قررت المؤسسة تبني هذه الإجراءات، وسيتم إبلاغ البنوك بالجدول الزمي الجديد لتطبيق هذه الإصلاحات في وقت لاحق، وذلك لن يؤثر في قوة رأس المال في القطاع البنكي، حيث يهدف هذا التأجيل إلى تزويد البنوك بقدرة تشغيلية إضافية للاستجابة الفورية والفعالة لتأثير Covid-١٩.

٣- المعالجة المحاسبية والرقابية في ظل انتشار فيروس كورونا:

أ) نظراً لأهمية المعيار الدولي التاسع لإعداد التقارير المالية (IFRS ٩) في تقدير الخسائر المستقبلية المتوقعة، تؤكد المؤسسة أهمية أن تكون المعلومات والتوقعات المستقبلية متضمنة لأثار انتشار فيروس كورونا على التمويلات الحالية الممنوحة للعملاء لقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة، وأن تكون تلك التوقعات منطقية ويمكن دعمها لأغراض تطبيق المعيار. وتؤكد المؤسسة على البنوك أهمية التواصل بشكل فعال مع مراجعي حساباتها الخارجيين للتأكد من الأخذ بالاعتبار برامج الدعم المقدمة من المؤسسة والجهات الحكومية الأخرى مؤخراً؛ لغرض تطبيق المعيار الدولي التاسع لإعداد التقارير المالية.

ب) كما تؤكد المؤسسة أنه في حال ما إذا كان العميل ملتزمًا بسداد الالتزامات الائتمانية، وقرر الاستفادة من برنامج المؤسسة وتأجيل سداد الأقساط المستحقة، فإنه لا يتم تصنيف تلك الأقساط المؤجلة كمستحقات متأخرة. وعلى غرار ذلك، فإن التمويلات التي مُنحت فترة سداد إضافية من خلال برنامج الدعم لا يتم تصنيفها كقروض معاد هيكلتها.

ص.ب : ٢٩٩٢ الرياض : ١١١٦٩ البريد الالكتروني: governor@sama.gov.sa تلفون : ٤٦٣ ٣٠٠٠ فاكس : ٤٦٣ ٣٧٠٣

٤- تعليمات فروع البنوك الأجنبية:

أصدرت المؤسسة مؤخراً؛ تعليمات فروع البنوك الأجنبية العاملة في المملكة والمقرر أن تدخل مرحلة التطبيق ابتداءً من تاريخ ١ أبريل ٢٠٢٠م، ونظراً للتطورات الحالية والتحديات التي تواجهها فروع البنوك الأجنبية العاملة في المملكة للالتزام بتلك التعليمات في تاريخ التطبيق المحدد، فإنه تقرر تمديد فترة بدء العمل بتلك التعليمات إلى تاريخ ١ أكتوبر ٢٠٢٠م لتمكين فروع البنوك الأجنبية من مواجهه التحديات الحالية واستمرارها في دعم وتمويل مختلف الأنشطة الاقتصادية في المملكة.

وتؤكد المؤسسة أنها تتابع جميع تطورات الآثار الناتجة عن انتشار فيروس كورونا على مختلف القطاعات الاقتصادية ومنها؛ القطاع المصرفي والمالي، وسوف تقدم المؤسسة جميع وسائل الدعم اللازمة للحفاظ على سلامة واستقرار القطاع المالي وتمكينه من دعم وتمويل مختلف الأنشطة والقطاعات الاقتصادية الأخرى، كما تؤكد المؤسسة على البنوك أهمية متابعة جميع التطورات والتحديات ومدى تأثيرها على مستويات معدلات كفاية رأس المال والسيولة ومؤشرات السلامة المالية الأخرى.

ثانيًا: التزامات البنوك تجاه الأفراد والقطاع الخاص والإجراءات المتوقع اتخاذها لصالح المتأثرين من انتشار فيروس كورونا (باستثناء المنشآت التي تملك فيها الجهات الحكومية وشبه الحكومية).

تؤكد المؤسسة أهمية دعم البنوك لعملائهم في الفترة الحالية وتمكينهم من مواجهه آثار انتشار فيروس كورونا، وأهمية دعم البنوك للقطاع الخاص لتخفيف آثار انخفاض التدفقات النقدية، ودعم رأس المال العامل لجميع المنشآت العاملة في مختلف القطاعات الاقتصادية، والمحافظة على مستويات التوظيف في الظروف الراهنة، وتحديدًا في القطاعات المتضررة من انتشار فيروس كورونا

ص.ب : ٢٩٩٢ الرياض : ١١١٦٩ البريد الالكتروني: governor@sama.gov.sa تلفون : ٤٦٣ ٣٠٠٠ فاكس : ٤٦٣ ٣٧٠٣

والمتأثرة نتيجةً للأوضاع الاقتصادية الحالية وعلى سبيل المثال لا الحصر: قطاع الطيران، وقطاع الطاقة، وقطاع السفر والسياحة، وقطاع النقل، وجميع المنشآت العاملة في مكة المكرمة والمدينة المنورة من مختلف القطاعات الاقتصادية، وجميع المنشآت المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، والمتعهدون والموردون المعتمدون على القطاعات الأخرى المتأثرة. كما تؤكد المؤسسة أهمية تقديم البنوك؛ الدعم الفعال وبشكل عاجل لجميع المنشآت المتناهية الصغر التي لا تتسم بالمرونة الكافية لمواجهة التحديات في الفترة الحالية وعلى سبيل المثال لا الحصر: المنشآت العاملة في قطاع المطاعم والضيافة والبيع بالتجزئة.

وعلى جميع البنوك العاملة في المملكة؛ الالتزام بتقديم وسائل الدعم التالية للعملاء الأفراد والمنشآت المتأثرة بانتشار فيروس كورونا:

١- **دعم وتمويل القطاع الخاص:**

على جميع البنوك العاملة في المملكة؛ التواصل مع عملائها من جميع القطاعات المتضررة من انتشار فيروس كورونا لاتخاذ إجراءات احترازية فعالة واستباقية، التي تقع في صالح كل من العميل والبنك والاقتصاد. سواء من خلال تعديل أو إعادة هيكلة التمويلات الحالية دون أي تكاليف أو رسوم إضافية؛ لتخفيف الأثار وتمكينهم من الاستمرارية في ممارسة أنشطتهم، ويهدف هذا الدعم إلى تخفيف آثار انخفاض التدفقات النقدية للعملاء المتأثرين؛ مما يسهل عليهم خدمة عملائهم وسداد رواتب ومستحقات موظفيهم وتمكينهم من سداد التزاماتهم تجاه البنك والأطراف الأخرى.

٢- **خطط المحافظة على مستويات التوظيف في القطاع الخاص:**

يجب على جميع البنوك العاملة في المملكة **وبشكل فوري**؛ اعتماد وتنفيذ خطط لعملائهم من القطاع الخاص للمحافظة على مستويات التوظيف للمنشآت المتضررة من انتشار فيروس كورونا من خلال توفير الاحتياجات التمويلية؛ مثل **القروض المرحلية الميسرة لمدة ستة أشهر** على الأقل، مما يمكن المنشآت من الاستمرار في سداد رواتب ومستحقات الموظفين العاملين فيها. **ويجب** تزويد

ص.ب : ٢٩٩٢ الرياض : ١١١٦٩ البريد الالكتروني: governor@sama.gov.sa تلفون : ٤٦٣ ٣٠٠٠ فاكس : ٤٦٣ ٣٧٠٣

المؤسسة **وبشكل عاجل** بخطط البنك المعتمدة لدعم عملائه من المنشآت في المحافظة على مستويات التوظيف لديهم.

٣- **تقديم الدعم اللازم للعملاء الأفراد الذين فقدوا وظائفهم في القطاع الخاص نتيجة انتشار فيروس كورونا:**

يجب على جميع البنوك العاملة في المملكة **وبشكل فوري**: تقديم الدعم لجميع العملاء الذين فقدوا وظائفهم بسبب الظروف المترتبة من انتشار فيروس كورونا سواء بشكل مباشر أو غير مباشر. **ويجب** أن يشمل الدعم المقدم: تأجيل سداد الأقساط المستحقة للمنتجات التمويلية دون أي تكلفة أو رسوم إضافية **لمدة ستة أشهر**.

٤- **الإعفاء من رسوم الخدمات المصرفية الإلكترونية:**

يجب على جميع البنوك العاملة في المملكة **وبشكل فوري**: إعفاء جميع العملاء من رسوم إجراء العمليات من خلال القنوات الإلكترونية والرسوم الأخرى **لمدة ستة أشهر**، التي تساهم في تعزيز إجراءات الوقاية ومنع انتشار فيروس كورونا. بالإضافة إلى ذلك، **يجب** الإعفاء من أي رسوم لتفعيل أي من الخدمات المصرفية الإلكترونية خلال تلك المدة.

٥- **الإعفاء من رسوم انخفاض الرصيد عن الحد الأدنى:**

يجب على جميع البنوك العاملة في المملكة **وبشكل فوري**: إعفاء جميع العملاء من رسوم انخفاض الرصيد عن الحد الأدنى **ولمدة ستة أشهر على الأقل**.

٦- **الإعفاء من رسوم إعادة التمويل أو إنهاء الاتفاقيات:**

يجب على جميع البنوك العاملة في المملكة **وبشكل فوري**: إعفاء جميع العملاء من أي رسوم تُفرض على عمليات إعادة التمويل أو إنهاء اتفاقيات قائمة (سواء تمويل أو من جانب الودائع) **ولمدة ستة أشهر على الأقل**.

ص.ب : ٢٩٩٢ الرياض : ١١١٦٩ البريد الالكتروني: governor@sama.gov.sa تلفون : ٤٦٣ ٣٠٠٠ فاكس : ٤٦٣ ٣٧٠٣

بسم الله الرحمن الرحيم

مؤسسة النقد العربي السعودي

المركز الرئيسي

مكتب المحافظ

الرقم :

التاريخ :

المرفقات :

الموافق :

٧- عمليات البطاقات الائتمانية:

أ) **يجب** على جميع البنوك العاملة في المملكة **وبشكل فوري**؛ مراجعة وإعادة تقييم معدلات الفائدة والرسوم الأخرى على البطاقات الائتمانية سواء للعملاء الحاليين أو العملاء الجدد، بما يتوافق مع انخفاض معدلات الفائدة حالياً نتيجةً للأوضاع الاقتصادية، على أن يكون معدل الفائدة السنوي على البطاقات الائتمانية المعاد تقييمه منطقياً.

ب) **يجب** على جميع البنوك العاملة في المملكة **وبشكل فوري**؛ إرجاع أي رسوم تحويل للعملة الأجنبية المفروضة من البنك للعملاء الراغبين في إلغاء أو الذين قاموا بإلغاء الحجوزات المرتبطة بالسفر، التي تم القيام بها باستخدام البطاقات الائتمانية أو البطاقات المربوطة بحساباتهم الجارية (مدى) أو مسبقة الدفع.

يجب على البنوك العمل بموجبه **بشكل فوري**، وتزويد المؤسسة بما يفيد تطبيق هذه الإجراءات، والإعلان **بشكل فوري** عن جميع الإجراءات المتخذة من قبل البنك لعملائه في جميع وسائل التواصل المتاحة.

أحمد بن عبدالكريم الخليفي

المحافظ

نطاق التوزيع: البنوك والمصارف العاملة في المملكة

ص.ب ٢٩٩٢ الرياض ١١١٦٩ البريد الإلكتروني: governor@sama.gov.sa تلفون: ٤٦٣٣٠٠٠ فاكس: ٤٦٣٣٧٠٣